

سقوط الديمقراطية المصرية بعد تولي السادات بالحصا

بعد شهور قليلة من التجربة .. سقطت الديمقراطية المصرية في بحر من الفشل ! فمع صدور قانون حماية الجبهة الداخلية ، بعد مناقشة سريعة في مجلس الشعب ، بدأت الحياة السياسية في مصر تتخذ شكلا جديدا يمكن القول بأنه يمثل مرحلة « الديمقراطية الموجهة » التي تحكمها نصوص القوانين الاستثنائية ، وقرارات المدعي العام الاشتراكي ، وهيمنة الحزب الحاكم على مجلس الشعب من خلال الأغلبية الساحقة .. وأخيرا ، الصحافة المؤممة التي تتولى فلسفة كل شيء بأسلوب « ديمقراطي » فريد من نوعه في العالم !



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والواقع أن الرئيس السادات لم يكن ينوي ضرب حزب الوفد والفساء نهائيا ، وأن كل ما كان يهدف إليه هو تنحية سراج الدين والشخصيات القوية عن قيادة هذا الحزب بواسطة اجراءات العزل السياسي ..

كما أن الرئيس السادات لم يكن ينوي القضاء نهائيا على حزب التجمع الوطني (اليسار) ولكنه كان يفضل أن يبقى هذا الحزب على المسرح ولكن بعد تصفية القيادات الماركسية والناصرية من هذا الحزب ..

التلويح بالعصا دون الضرب بها

وباختصار ، فإن رئيس الجمهورية كان يريد التلويح بالعصا ، دون أن يضرب بها فعلا ، وهو الأسلوب الذي عرف به السادات .

بدليل أنه لم يتخذ أية اجراءات استثنائية بعد الاستفتاء السابق الذي تم بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ والقوانين التي صدرت بعد ذلك الاستفتاء والتي تنص على عقوبة الاعدام والإشغال الشاقة المؤبدة لكل من يحرض على التظاهر أو يقوم بأعمال العنف والشغب في البلاد .. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث طوال عام ونصف تقريبا من صدور تلك القوانين الرادعة ! وكان من الممكن ان ينتهي « الزوبعة » الحالية حول الديمقراطية الى .. لا شيء ، لولا تحرك المعارضة بسرعة وتصعيدها للموقف بصورة دراماتيكية ، كما فعلت قيادة حزب الوفد باعلانها حل الحزب بعد ثلاثة أشهر من قيامه فقط ! ويبدو أن تصعيد

ومع انسحاب حزب الوفد الجديد من المسرح السياسي احتجاجا على الاجراءات الاخيرة ، والصمود المرهلي لحزب التجمع الوطني (اليسار) ، وتقديم محمد حسنين هيكل ومجموعة من كبار الصحفيين الى التحقيق أمام المدعي الاشتراكي .. تكون المعارضة السياسية في مصر قد الفيت تماما ، وأن الدولة عادت من جديد الى نظام « الحكم من طرف واحد » !

ويقول المراقبون في العاصمة المصرية ، أنه لولا رد الفعل الحاسم لحزب الوفد الجديد الذي قرر حل نفسه قبل البدء في تطبيق اجراءات العزل السياسي ، لكان من المتوقع أن تمر الازمة بهدوء ، خصوصا وأن الرئيس السادات كان قد تحدث عن بعض التراجعات خلال أحاديثه الاخيرة التي اعقبت اعلان نتيجة الاستفتاء العام .

المعارضة تصعد الموقف

ولكن قرار حزب الوفد الجديد ، معناه تصعيد الموقف ودفع الامور الى حافة الانفجار بسرعة ، خصوصا وأن قرار حل حزب الوفد ليس الا مجرد تكتيك سياسي مرحلي ، يهدف الى عودة الحزب من جديد في صورة أقوى وأكثر فعالية ، بعد كشف حقيقة الاجراءات الاخيرة وتكريس مفهوم الاضطهاد السياسي ، الامر الذي يجعل من زعماء الوفد ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، « ضحايا للنظام » وبالتالي النشأف المواطنين حولهم على أساس ان المصريين يتعاطفون بسرعة مع الذين يتعرضون للاضطهاد السياسي ، بفض النظر عن الاتجاهات والميول العقائدية ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الإعلام الرسمية والصحافة ، ومع ذلك فهي تعتمد حتى الآن على الرئيس السادات الذي وجد نفسه أخيرا يحارب معركة الحكومة بمفرده ويتخذ بنفسه الإجراءات التي تهدف الى كسر شوكة المعارضة بعد أن فشلت الحكومة في هذه المهمة تماما .. ومن أكثر الدلائل التي تؤكد عجز الحكومة الحزبية عن مواجهة المعارضة القوية ، ما جرى أخيرا في المعركة الانتخابية بالاسكندرية والتي كان من المتوقع ان يفوز بها مرشح حزب الوفد الجديد ، لولا خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب قبل ثلاثة أيام فقط من موعد الانتخابات التي يقول الوفديون أنها لم تكن سلمية بدليل التخطي الواضح في اعلان النتائج الرسمية للاصوات التي حصل عليها المرشحون والتضارب في الأرقام المعلنة من وزارة الداخلية ، وتدخل محافظ الاسكندرية في تلك الانتخابات ، واعتقال العديد من أنصار المرشحين المنافسين لمرشح الحكومة ، وتدخل رجال الامن في ادارة المعركة الانتخابية ، بالإضافة طبعا الى الضغط المعنوي الهائل الذي تركه خطاب الرئيس السادات ضد حزبي الوفد واليسار اللذين كانا يرميان بكامل ثقهما في تلك المعركة الانتخابية !

الصحافة ((منشور)) رسمي

ومع اعتماد الحكومة على الرئيس السادات في الممارسة السياسية المقبلة مع المعارضة ، فهي تعتمد أيضا على وسائل الاعلام والصحافة في نقل الصورة التي تريدها الى الشعب ، في غياب الصحافة الحزبية المعارضة التي تخضع الآن لعمليات المصادرة ، بالإضافة الى التعتيم الاعلامي الكامل الذي يتمثل في منع دخول الصحف العربية والاجنبية التي تنشر الوقائع والحقائق الكاملة حول ما يدور على

الموقف لن يقتصر على رد فعل الوفديين ، إذ ان التحقيق مع محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد حمروشي وأحمد فؤاد نجم ، سيكون فرصة نادرة للمعارضة السياسية في أن تقول رأيها ولا شك أن الشعب المصري سوف يتابع بشغف عملية التحقيق مع محمد حسنين هيكل بالذات والنتيجة التي يمكن أن يسفر عنها مثل هذا التحقيق مع فيلسوف الناصرية المتهم بكتابة مقالات في الخارج تعتبر معادية للنظام الحالي .

وهكذا ، يجد الرئيس السادات ، وحكومة حزب مصر ، لأول مرة ان النظام القائم لا بد أن يخوض مواجهة حقيقية مع القوى المعارضة في البلاد ، وهي المواجهة التي سوف تكشف بصورة نهائية عن حقيقة تمسك النظام بالديمقراطية السياسية ،

خصوصا وأن الإجراءات الاستثنائية الأخيرة وضعت كل المعارضين في « سلة » واحدة في مواجهة الحكومة ، ولأول مرة تقريبا يتحالف اليمين واليسار والناصريون والمستقلون في مجلس الشعب ، ويتعاونون في « مبارزة » الحكومة في وقت واحد ! ولكن ما هي أسلحة الحكومة ، وأسلحة المعارضة في هذه المبارزة السياسية ؟

الاعتماد على

رصيد السادات

للجواب على هذا السؤال ، لا بد من القول في البداية ان الحكومة الحالية تعتمد في الدرجة الاولى على رصيد الرئيس السادات الشخصي ، لأنها في طبيعة تكوينها لا تستطيع الصمود بمفردها أمام قوى المعارضة ، رغم أنها حكومة حزبية تملك أغلبية ساحقة في البرلمان ، وتسيطر على وسائل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في ان تتحاشى الصراع مع رئيسي
الجمهورية وتحاول ان تكون المبارزة
مع الحكومة فقط لان اية معارضة
لن تستطيع الصمود طويلا امام رئيس
الجمهورية ، ولكنها تستطيع الصمود ،
وربما الانتصار ، في أية معركة مع
الحكومة الحالية !

وعلى اي حال ، فان الساحة
السياسية في مصر تكتسب هذه الايام
حيوية غير عادية ، رغم كل الاجراءات
الاستثنائية ، بل ان الاجراءات نفسها
هي التي تسببت في هذه « المبارزة »
السياسية ، وربما تطورت الامور الى
ما هو أسوأ من المواجهة بين
الحكومة والمعارضة .. مما يضطر
الرئيس السادات الى اعادة النظر في
المسألة كلها من جديد .. فالتحول
الجذري في النظام المصري لا يتم عادة
الا بقرار من رئيس الدولة ، وهذه
طبيعة ثابتة في النظم السياسية المصرية
كلها من عهد فرعون الى الملك الذي
رئيس الجمهورية !

المسرح السياسي في مصر ..
فصحافة الدولة التي ترفع شعار

« الصحافة القومية » ليست في الواقع
سوى مجرد « منشور » رسمي ينقل
وجهة نظر الحكومة فقط ويشن هجوما
مستمرا على المعارضة ويفسر للمواطنين
كل الاحداث من جانب واحد .

والواقع ان الصحافة القومية عادت
خلال الايام القليلة الماضية الى سيرتها
الاولى في ترويج البضاعة الحكومية
مهما كان نوعها ، مما أدى الى هبوط
عام في نسبة توزيع جميع الصحف
بلا استثناء بعد ان تحولت جميع
الصفحات الاولى الى نسخ متشابهة
تنشر فيها الاخبار والتعليقات بطريقة
موحدة وبنفس العناوين والكلمات !

تحاشي المواجهة

مع السادات

وعلى الطرف الاخر ، تقف جميع
قوى المعارضة وهي تستعد للمبارزة
مع الحكومة دون ان تساندها أية
وسائل اعلامية في الداخل ، وتجاهد